



منشور تعليمات
رئيس مصلحة الجمارك
رقم ٩١ لسنة ٢٠٢٤

يراعى الإلتزام بالآتي :-

أولاً : قيام الإدارة العامة للتحقيقات بالإدارة المركزية للشنون القانونية وإدارات التحقيقات بالمناطق الجمركية الثلاث بموافاة قطاع الموارد البشرية وبناء القدرات بأسماء المحالين للنيابة العامة والنيابة الإدارية والمحكمة التأديبية مع بيان المخالفات المنسوبة إليهم ، ومتابعة ما تسفر عنه تلك التحقيقات وموافاة القطاع بنتائج التصرف في التحقيقات لإعمال شنونه طبقاً لأحكام قانون الخدمة المدنية الصادر بالقانون رقم ٨١ لسنة ٢٠١٦ .

ثانياً : التنسيق بين قطاع الموارد البشرية وبناء القدرات ، وإدارات التحقيقات المختصة والعرض علينا بمذكرة تتضمن الرأي في مدى إمكانية استمرار كل من وقع عليه جزاء من شاغلي الوظائف القيادية والإدارة الإشرافية في شغل تلك الوظائف من عدمه وذلك في ضوء أحكام المادة ٦١ من قانون الخدمة المدنية الصادر بالقانون رقم ٨١ لسنة ٢٠١٦ .

ثالثاً : قيام قطاع الموارد البشرية وبناء القدرات بالتنسيق مع إدارات التحقيقات المختصة والإدارات العامة للموارد البشرية بالمناطق الجمركية الثلاث بمتابعة إجراءات الوقف عن العمل احتياطياً وإجراءات مد هذه المدة ، وكذا إجراءات تقرير صرف أو عدم صرف المتبقى من الأجر أمام المحكمة التأديبية طبقاً لأحكام المادة ٦٣ من قانون الخدمة المدنية الصادر بالقانون رقم ٨١ لسنة ٢٠١٦ ، والمادة ١٦٥ من لائحته التنفيذية .

رابعاً : موافاة الإدارة العامة للتحقيقات والتظلمات بالإدارة المركزية للشنون القانونية وإدارات التحقيقات بالمناطق الجمركية الثلاثة لقطاع الموارد البشرية وبناء القدرات بأسماء كافة الموظفين المحالين للنيابة العامة او للمحاكم الجنائية والمحبوسين احتياطياً ، وكذا المحالين للنيابة الإدارية او للمحاكم التأديبية وذلك لاتخاذ اللازم قانوناً في ضوء أحكام قانون الخدمة المدنية الصادر بالقانون رقم ٨١ لسنة ٢٠١٦ وللائحة التنفيذية.

خامساً : إعداد قطاع الموارد البشرية وبناء القدرات سجل يتضمن أسماء الموظفين المحالين للتحقيق أمام النيابة العامة والنيابة الإدارية والموقوفين عن العمل احتياطياً ، وكذا المحالين للمحاكمة الجنائية والمحبوسين احتياطياً والمحالين للمحاكمة التأديبية والعرض علينا بشأن مدى إمكانية استمرارهم في أماكن عملهم أو نقلهم إلى أماكن أخرى وفقاً لمقتضيات وصالح العمل ، أو إلغاء الندب أو الإعارة .

يراعى تنفيذ ما جاء به كل دقة درءاً للمسئولية.

رئيس مصلحة الجمارك

تحريراً في ١٩/٢/٢٠٢٤

الشحات فتورى

أسماء (ب / ف مكتب رئيس المصلحة) ١/٢٠٢٤